ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (06)، عدد (01)، 2020، ص: 119-133

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

دور الانفاق العام في تقليص معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2016

the role of government expenditure on Unemployment rates in Algeria econometric study between 1990-2016

حمزة سعد [1*]، hamza.saad@univ-medea.dz

تهتان مورد[2]، tahtane.mourad@univ-medea.dz

[1] مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية (الجزائر)

[2] مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2019/09/29 **تاريخ القبول:** 2020/05/13 **تاريخ النشر:** 2020/06/29

ملخص

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور النفقات الحكومية في التقليص من البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990 -2016، حيث يعتبر الإنفاق العام المحرك الرئيسي الذي من خلاله يمكن للحكومة خلق مناصب عمل للخفض من معدلات البطالة، إذ يعتبر الإنفاق العام من أنجع الأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية، وللوصول لهدف الدراسة اعتمدنا على تقنيات السلاسل الزمنية من خلال استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور واختبار فليبس-بيرون لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة، واستخدام اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وان للإنفاق العام أثر عكسي على معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية

انفاق العام ؛ معدل البطالة؛ اختبار منهج الحدود ؛ نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

تصنيف JEL: C13 ؛ E24 ؛ H72

Abstract

Our objective from this research paper to showing the role of public spending on unemployment in Algeria between 1990-2016 where they are considerd public spending is the main engine through which the government can create jobs to reduce unempoyment, public spending is considerd one of the most effective tools which treating situations incomplete use or deflationary gaps ,and the reach the goal of the study we adopted on Time series techniques through the use of both Dicky Fuller augmented test and Philips Perron to test the stability of study variables, and utilization Bound Testing Approach for co_integeation to test for a long-term equilibrium relationship between the variables. The results revealed slots long _term between changing and public spending has a negative impact on unemployment rates.

Keywords

Public spending; unemploymet; ARDL ; Bound Testing Approach.

JEL Classification Codes : H72 ; E24 ; C13

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: hamza.saad@univ-medea.dz

I.مقدمة:

إن تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة والدولة المنتجة أدى إلى تغير وتوسع مهامها وبالتالي زيادة نفقاتها العامة، ويعبر الإنفاق العام عن احد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو احد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية ومذاهبها السياسية.

لقد كانت ولا تزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها خلال سعيها لتحقيق عمليات إنمائية اقتصادية وصولا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ويعتبر موضوع البطالة من بين المواضيع التي حضيت بالدراسة والاهتمام من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها آراؤهم إذ تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة وقد لقيت هذه العلاقة باهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود، وكانت موضع جدل شديد.

وانطلاقا مما سبق تمحورت إشكالية الدراسة كما يلي:

هل يوجد تأثير لسياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإنفاق العام والبطالة؟
- هل يوجد تباين في حجم الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016؟

فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها" هناك تأثير سلبي بين لإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر في الأجلين القصير والطويل"

هدف الدراسة

يهدف البحث إلى:

- معرفة أهم محددات البطالة في الجزائر؛
- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر؛
- بناء نموذج قياسي باستخدام مقاربة ARDL .

حدود الدراسة

يقتصر البحث الاهتمام على الإنفاق العام والبطالة والأهمية النسبية للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، أما الحدود الزمنية للبحث تمتد ما بين 1990-2016.

منهجية الدراسة

سوف نستخدم لتحديد دور الانفاق العام في تقليص معدلات البطالة في الجزائر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

II.الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التجريبية لاسيما التي تتعلق بمدى تأثير الانفاق العام على معدلات البطالة والعلاقة بينهما، وفيما يلي أهم الدراسات الأجنبية والمحلية :

1.دراسة بوالكورنور **الدين (2018) بعنوان محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016) في إطار نموذج Ardl :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئةARDL ، من أجل اختبار نموذج البطالة المتكون من المتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، العرض النقدي بالمفهوم الضيق، سعر البترول، والإنفاق الحكومي، من خلال: اختبارات جذر، اختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود، واختبار تصحيح الخطأARDL ، والاختبارات التشخيصية الأخرى، واختبارات الاستقرار الهيكلي.

و قد توصلت الدراسة إلى أن: محددات البطالة في الجزائر على المدى القصير تتمثل في: أسعار البترول، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، أما محددات الأجل الطويل فتتمثل في: أسعار البترول، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، العرض النقدي بالمفهوم الضيق. كما توصلت الدراسة إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تتم خلال سنة ونصف، إذ بلغت 65%.

2.دراسة بن خليف طارق وبن سليمان محمد (2017) بعنوان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2014 :

تهدف هذه الدراسة إلى التأثير المتبادل بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدل البطالة في الجزائر، وتحليل أسباب تفشي هذه الظاهرة، وذلك من خلال توظيف البيانات الإحصائية لبعض متغيرات الاقتصادية والبطالة في الجزائر وتقدير العلاقة عن طريق شعاع الانحدار الذاتيVAR .

وتوصلت هاته الدراسة إلى عدم وجود علاقة في المدى الطويل من جهة ووجود علاقة سببية بين المتغيرات من جهة أخرى، كما توصلت أيضا إلى أن الانفاق العام والنمو الاقتصادي لهما تأثير سلبي ومباشر على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة 1980-2013 على عكس لحجم السكان ومعدل التضخم الذي لا يوجد لهما أي تأثير.

3.دراسة إسلام عبد الله علي (2016) بعنوان محددات البطالة في السودان خلال الفترة 1990 - 2014 باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، وحجم السكان كمتغيرات مستقلة، وتم استخدام المنهج القياسي الكمي بكافة مراحله من (توصيف، تقدير، وتقييم) نموذج الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوياتها لكن هناك علاقة تكامل مشترك بينها (علاقة توزانية في الأجل الطويل)، كذلك تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية من معدل التضخم وحجم السكان الإجمالي إلى معدلات البطالة، وعلاقة ذات دلالة إحصائية عكسية من سعر الصرف إلى معدلات البطالة، وأن الانفاق الحكومي ليس له تأثير على معدل البطالة خلال فترة الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الابتعاد عن الحلول المؤقتة والسياسات الجزئية لمعالجة البطالة، ضبط

المحددات الاقتصادية لمعدل البطالة والسيطرة عليها، إتباع السياسات المالية والنقدية التي توازن ما بين تخفيض معدل البطالة وظهور التضخم.

4.دراسة Vincent A. Onodugo and Kenneth Onyebuchi Obi (2017) بعنوان :

Does public spending affect unemployment in an emerging market?

تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر نفقات القطاع العام (CEXP وREXP) إلى جانب استثمارات القطاع الخاص على البطالة في نيجيريا وتستخدم نموذج الانحدار الذي يشمل بيانات سنوية من عام 1980 إلى عام 2013، توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد النيجيري شهد نمواً في العقدين الأخيرين حتى عام 2013 بنسبة 6 في المائة في المتوسط، ومع ذلك فإن البطالة كانت تنمو بنفس القدر في المنطقة التي بلغت 20 في المائة خلال الفترة نفسها، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن النفقات الرأسمالية واستثمارات القطاع الخاص على المديين المتوسط والطويل يعملان كحافز على خفض البطالة، في حين أن النفقات المتكررة لم تكن قوية إحصائيا بما يكفي للقيام بنفس الشيء، وتوصي الدراسة إلى زيادة نسبة النفقات الرأسمالية في صورة الميزانية النيجيرية بصورة منتظمة مع تخفيض النفقات المتكررة؛ وإلى تحفيز المنافسة بين المستثمرين من خلال إزالة الجمود الهيكلي والمؤسسي، وينبغي للحكومة أن تصمم حوافز واضحة في مجال السياسات لاستثمارات القطاع الخاص.

5.دراسة Ludger Linnemann (2010) بعنوان :

Unemployment, Government Spending and the Laffer Effect

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسى آثار التغيرات في معدل ضريبة الدخل والإنفاق العام في نموذج التوازن العام مع البطالة الاحتكاكية. وتوصلت إلى أن تخفيض معدل الضريبة تزيد من مستوى الإنفاق الحكومي أو حصته في الناتج في ظل ظروف معينة وهذه هي وجود مدفوعات استحقاقات البطالة، وميزان الميزانية الحكومية من خلال تعديل الإنفاق المالي ويعمل الإنفاق الحكومي الداخلي كمسرّع مالي إذا كان العبء المالي لمدفوعات استحقاقات البطالة كبيراً، ولكنه يقلل من آثار تخفيضات معدلات الضرائب على العمالة إذا كان منخفضاً.

III.الإطار النظري:

1. مفهوم النفقة العامة وخصائصها:

سيتم التطرق إلى مفهوم النفقة العامة إضافة إلى خصائصهم.

أ.مفهوم النفقة العامة

يعبر نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة عن طريق الإنفاق العام، ويتمثل هذا الإنفاق في مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها للقيام بالخدمات المشبعة[1]، ومنه تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات العامة[2]،أو أن النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة[3] .

ويشكل عام ومبسط تعرف النفقة العامة بأنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجات العام[4]، وهي أيضا كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة[5].

ب.خصائص النفقة العامة(عناصرها) :

ونجد ثلاث خصائص أو عناصر للنفقة العامة وتتمثل في:

- النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمننا لما تحتاجه من منتجات السلع والخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، وثمننا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بمشروعات استثمارية التي تتولاها ومنح المساعدات الإعانات المختلفة سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية....وغيرها .

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من أملاك الأفراد أو الاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات، دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا أو إرغام الأفراد على العمل بدون اجر إلا أن هذا الوضع قد اختفى بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة ،أو كما يسمى بالتبادل العيني، بعد أن صارت النقود هي الذات الوحيدة في التعامل والمبادلات.

إن الإنفاق في صورته النقدية أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وبالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإرادات العامة) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع عادل لهذه الأعباء كل على حسب مقدرته التكليفية[6].

- النفقة العامة تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها

حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري يقصد تحقيق الربح ،لان ذلك لا يزيل صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية. هذا التوسع في تعريف النفقة العامة جاء نتيجة لتطور دور الدولة بصفتها سيادية بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي[7]

فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمقررة من السلطة التشريعية وفي الحالات التي تقدم أي جهة سواء أفراد أو مؤسسات كتبرع لبناء مسجد، مدرسة أو مستشفى... فلا هذا نفقة عامة لأنه لم يخرج من خزينة الدولة[8] .

- النفقة العامة يقصد بها تحقيق منفعة عامة

وهذا المبدأ مبرر بأمرين:

أولهما أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة، فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخصية تعنيه سواء كان مواطنا أو مسؤولا، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام وتلبية حاجة عامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية...الخ.

ثانيهما أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، فإذا هدفت النفقة العامة لتحقيق نفع خاص لبعض الأفراد دون غيرهم أو لبعض الفئات دون غيرها فإن هذا يعني تخفيف ثقل الأعباء العامة عليهم على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى[9].

ت.تقسيم النفقات العامة :

ويبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي[10]:

* **النفقات الجارية:** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب، والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات،حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

* **النفقات الاستثمارية:** هي النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عنه زيادة ثروة الدولة[11]، وهي متعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة.

ويحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن حملة من القواعد التي يتم الإستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا [12].

2.البطالة :

أ.تعريف البطالة :

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل عن العمل "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى " وانطلاقا من هذا التعريف يمكن استنتاج الشروط الواجب توفرها في الشخص ليصنف بطالا هي القدرة على العمل سواء كانت بدنية أو عقلية، حيث لا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية أو فاقدي الأهلية في فئة البطالين، كما يجب على الشخص أن يبدي الرغبة في العمل، عن طريق البحث عنه بالطرق المتاحة، كما يجب عليه أن يقبل بالعمل عند حدود مستوى الأجر السائد بدون مبالغة في المطالبة براتب واجر مرتفع.

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين إجمالي السكان ويضم فئتين من السكان النشطين وغير النشطين وينقسم السكان إلى عاملين وعاطلين ومنه فان:

معدل البطالة =عدد العاطلين امجموع السكان النشطين[13] .

ب. أصناف البطالة:

تقسم البطالة إلى ثلاثة أصناف رئيسية حسب العوامل التي ترتبط به وهي البطالة الدورية والاحتكاكية والهيكلية .

-البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة من مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ، ويتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام

الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتوسع النشاطات الاقتصادية ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام[14].

- البطالة الاحتكاكية:

من حيث الاساس هي بطالة قصيرة الامد، وقد يقضي هؤلاء العاطلون فترة تستغرق بعض المدة للحصول على عمل جديد،أي هي بطالة ناشئة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل المتاحة، وهكذا فان البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل يطلق عليها البطالة الاحتكاكية، ويقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل والتي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن البطالة بالإضافة إلى التكاليف التقلبات والمقابلات والنشر والإعلان[15].

- البطالة الهيكلية:

وهي نوع من البطالة تحدث بسبب تغيرات هيكل الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتوجات أو تغير الفن الانتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في اماكن جديدة. إذن يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة انخفاض الطلب على انواع معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور الطلب على أنواع معينة من المهارات اللازمة لانتاج سلع معينة لصناعات في طور الازدهار. كما يمكن ان تحدث هذه البطالة نتيجة تغير هيكلي في سوق العمل كدخول فئات جديدة اليه باعداد كبيرة.

IV.الطريقة والإجراءات:

1.تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها:

لتفسير اثر الانفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات التالية التي تم الحصول على بيانات هذه المؤشرات من البنك الدولي وديوان الوطني للإحصائيات:

أ.معدل البطالة:

يعرف بأنه نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى العدد الكلي للأفراد المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التوظيف الكامل وإذا كان كبيرا فيدل على سوق العمل في حالة اختلال وعدم التوازن.

ب.الانفاق الحكومي :

المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها من أجل تحقيق مصلحة عامة أو إشباع حاجة العامة.

2.تحديد نموذج الدراسة ومصادرها:

نحاول في هذه الدراسة تفسير تغيرات التي تحدث في معدلات البطالة في الجزائر من خلال الانفاق العام وعلى هذا الأساس نفترض أن الدالة تأخذ الشكل الآتي:

$$LTC = \alpha + \beta_1 LG + e_i$$

حيث أن:

LTC : يمثل لوغاريتم معدل البطالة .

LG : يمثل لوغاريتم اجمالي انفاق العام .

e_i: يمثل الحد العشوائي.

3.منهجية الدراسة:

سوف نستخدم لتحديد دور الانفاق العام في تقليص على معدلات البطالة في الجزائر نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي قدمه Pesaran 1995 وطوره كل من Shinand and Sun و Pesaran سنة 1998، ولا يشترط استخدام هذا النموذج أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة حيث تكون خليط بين I(1) و I(0)، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل .

ويكون تقدير العلاقة في المدى الطويل وفق المعادلة التالية[16] :

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{1i} X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{2i} X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{3i} X_{3t-i} + \sum_{i=1}^{p} \alpha_{ni} X_{nt-i} + v_{it}$$

وأما تقدير العلاقة في المدى القصير يكون وفق المعادلة التالية[17]:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{4i} \Delta X_{3t-i} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{5i} \Delta X_{4t-i} + \lambda EC_{t-1} + u_{it}$$

حيثٌ يعّبر ECt-1 عن حد تصحيح الخطأ والذي يأخذ الشكل التالي[18]:

$$EC = Y_t - \beta_0 - \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} - \sum_{i=1}^{p} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} - \sum_{i=1}^{p} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} - \sum_{i=1}^{p} \beta_{4i} \Delta X_{3t-i} - \sum_{i=1}^{p} \beta_{5i} \Delta X_{4t-i}$$

V.نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

لقياس دور الانفاق العام في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 سنقوم بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة ARDL.

1.دراسة استقرارية السلاسل :

يوضح الجدول رقم 01 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور واختبار فليبس بيرون للمتغيرات بصيغتها اللوغاريتمية عند المستوى والفرق الأول في ثلاث نماذج (وجود الاتجاه العام والحد الثابت، وجود الحد الثابت وغياب الاتجاه العام، غياب الاتجاه العام والحد الثابت)، ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفليبس وبيرون عند المستوى

المتغيرات		ADF		P.P	
		Tc	Tt	Tc	Tt
LTC	النموذج 6	-2.09	-3.60	-2.04	-3.60
	النموذج 5	-0.59	-2.98	-0.45	-2.98
	النموذج 4	-0.88	-1.95	-0.89	-1.95
LG	النموذج 6	-3.45	-3.60	-2.81	-3.59
	النموذج 5	-1.90	-2.98	-2.54	-2.98
	النموذج 4	1.94	-1.95	3.99	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10 %

** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

يشير الجدول أعلاه إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرين (الإنفاق العام ومعدل البطالة) تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أكبر من القيم المجدولة مما يعني قبول الفرضية العدم التي تنص على أن السلسلتين غير مستقرتين عند مستواهم الأصلي.

وبما أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وغير مستقرة نجري عليها الفروق من الدرجة الأولى، ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : نتائج اختبار ديكي فولر المطور وفليبس وبيرون عند الفروق الأولى

المتغيرات		ADF		P.P	
		Tc	Tt	Tc	Tt
LTC	النموذج 6	-3.99**	-3.60	-3.97**	-3.60
	النموذج 5	-4.04***	-2.98	-4.01***	-2.98
	النموذج 4	-3.98***	-1.95	-3.96***	-1.95
LG	النموذج 6	-5.60***	-3.60	-4.00**	-3.60
	النموذج 5	-5.44***	-2.98	-3.73***	-2.98
	النموذج 4	3.74***	-1.95	3.04***	-1.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 10 %

** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5 %

*** تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 1 %

يشير الجدول أعلاه إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفروق الأولى (الإنفاق العام ومعدل البطالة) لا تحتويان على جذر الوحدة، وذلك لأن قيم الإحصائية للاختبار أقل من القيم المجدولة عند مستوى معنوية 10% و5% و1% مما يعني رفض الفرضية العدم التي تنص على أن السلسلتين مستقرتين عند الفروق الأولى، وبالتالي يمكن القول أن المتغيرين متكاملان من الدرجة الأولى I(1)، ومنه يمكننا استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعةARDL .

2.اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود :

نستخدم هنا اختبار الحدود Bounds test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك لتقدير نموذج ARDL، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التباطؤ المثلى وذلك استنادا لعدة معايير، والشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى :

الشكل رقم (01): درجة تباطؤ مثلى لاختبار الحدود Bounds test

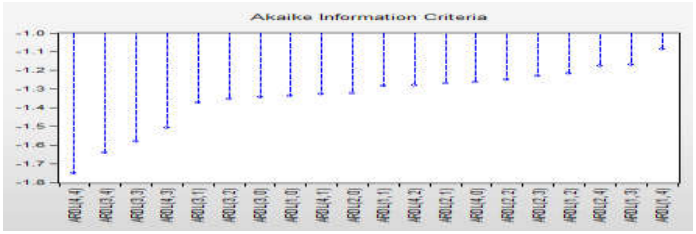

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا اختيار درجة التباطؤ المثلى عند ARDL(4,4) .

الجدول رقم (03) : نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 04/26/18 Time: 10:07
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.503232	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طوية الأجل بين المتغيرين (معدل البطالة والانفاق العام) يتم حساب احصائية فيشر، حيث إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الحد الأعلى عند مستوى معنوية 10% و5% و2.5%و1% مما يجعنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .

3.تقدير علاقة في المدى الطويل :

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدل البطالة سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.489630	0.036523	-13.406232	0.0000
C	10.211858	0.565129	18.069951	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معلمة الانفاق العام النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن اشارتها سالبة، ويدل هذا على أن الانفاق العام تؤثر على معدل البطالة بالسلب في المدى البعيد.

4.تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM) :

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير :

الجدول رقم (05) : تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCH(-1))	0.343559	0.189261	1.815268	0.0926
D(LCH(-2))	0.735085	0.197302	3.725676	0.0025
D(LCH(-3))	0.419371	0.247196	1.696515	0.1136
D(LG)	0.173344	0.283563	0.611305	0.5515
D(LG(-1))	0.303068	0.310882	0.974864	0.3474
D(LG(-2))	-0.009086	0.299629	-0.030325	0.9763
D(LG(-3))	-0.535104	0.235653	-2.270732	0.0408
CointEq(-1)	-0.809742	0.202551	-3.997720	0.0015

Cointeq = LCH - (-0.4896*LG + 10.2119)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في معدل البطالة في الجزائر في المدى القصير.

ونلاحظ أيضا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي 0.80- وله دلالة إحصائية وقيمته سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 80% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، ويكون التصحيح مرة فيكل سنة (1/0.80= 1.25).

5.الاختبارات التشخيصية للنموذج :

أ.اختبار استقرار البواقي :

-اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي) :

من خلال اختبار ljung box (أنظر الشكل رقم 02) نلاحظ أن الإحصائية Q_{stat}=17.50 أقل من Q_{table}=21.02 ومنه نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

الشكل رقم (02): نتائج اختبار ljung box

Date: 04/26/18 Time: 10:44
Sample: 1990 2016
Included observations: 23
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.068	-0.068	0.1209	0.728
		2	-0.405	-0.412	4.6150	0.100
		3	-0.148	-0.260	5.2468	0.155
		4	0.240	0.020	6.9971	0.136
		5	0.139	0.027	7.6108	0.179
		6	-0.456	-0.456	14.636	0.023
		7	-0.025	-0.081	14.658	0.041
		8	0.140	-0.275	15.414	0.052
		9	0.153	-0.156	16.377	0.059
		10	-0.055	-0.098	16.509	0.086
		11	-0.109	-0.123	17.081	0.106
		12	0.090	-0.234	17.504	0.132

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

- اختبار التوزيع الطبيعي :

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra (أنظر الشكل رقم 03) أقل من $\chi^2_{0.05,33}=35.17$ عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم ومنه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (04): نتائج اختبار jarque-Berra

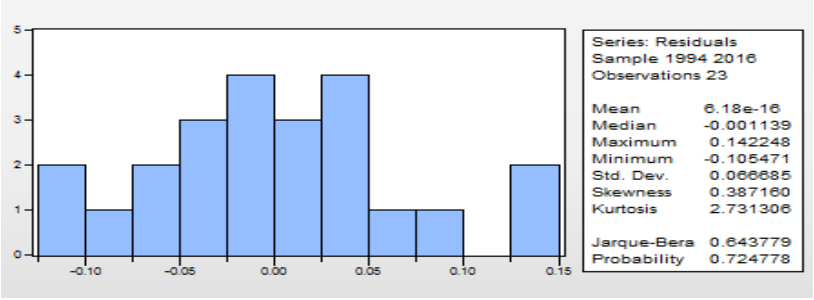

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

- اختبار تجانس التباين :

نستخدم هنا اختبار ARCH ونتائجه موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.560788	Prob. F(1,20)	0.4627
Obs*R-squared	0.600042	Prob. Chi-Square(1)	0.4386

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين .

ب. اختبار استقرار النموذج

للتأكد استقرار المعلمات نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات للبواقي

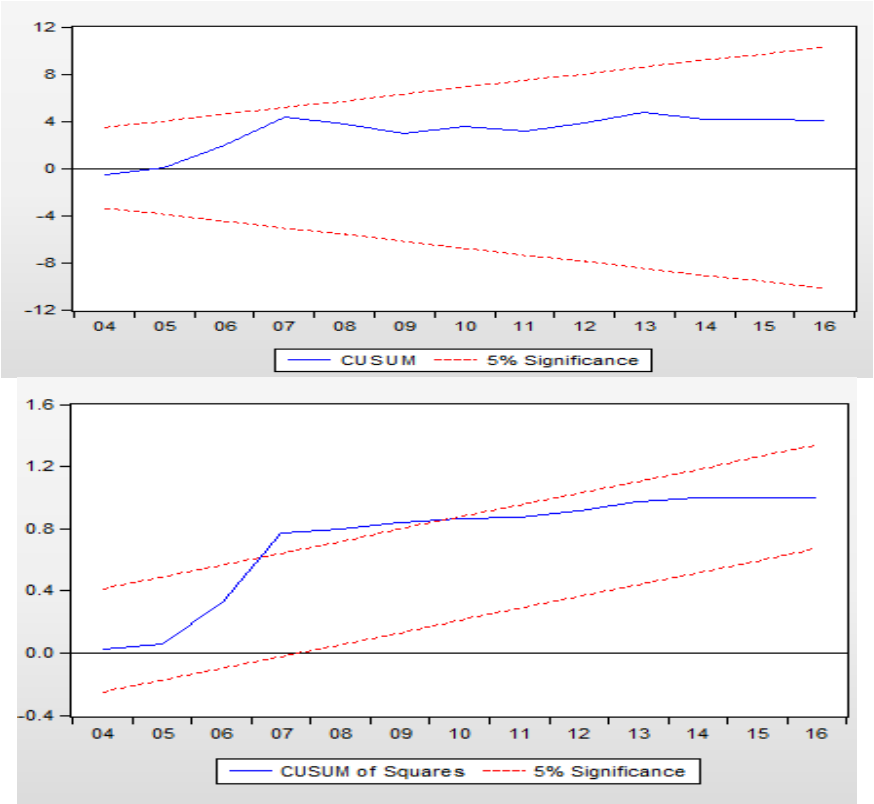

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 .

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي بالنسبة لهذا النموذج يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مما يدل على استقرار في النموذج، إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود ليستقر داخل المنطقة الحرجة، ويتضح من خلال هذا الاختبارين أن هناك استقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير.

VI.الخلاصة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت حيزا كبيرا في المجتمعات المعاصرة حيث حضي هذا الموضوع باهتمام الباحثين الاقتصاديين سواء في الساحة الوطنية أو الدولية، وقد توصلنا في هاته الورقة إلى النتائج التالية:

- تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 % في 1987 إلى 28 % سنة 1995 و30% سنة 1999، ليصل إلى حدود 31% سنة 2003 هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة
- هناك تراجع في معدل البطالة في الجزائر إلى 26,20 سنة 2004 و17,10 سنة 2006، وصولا إلى حدود 9,9 سنة 2011، وهذا يتماشى مع توقعات خط العمل المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة
- لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب
- لدراسة تأثير الإنفاق العام على تخفيض معدلات البطالة في الجزائر قمنا أولا بفحص إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وأظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ثم أجرينا نفس الاختبار على سلاسل الفروقات فوجدناها مستقر وبالتالي فإن هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العام ومعدلات البطالة قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود وأكدت نتائج الاختبار على وجود علاقة بينهما، ومن ثم قمنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.
- أثبتت الدراسة القياسية هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في المدى الطويل أي كلما زاد الإنفاق العام انخفضت معدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- إن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا، حيث ابتعاد معدل البطالة عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 80%.

VII.الهوامش والإحالات:

[1] زينب حسين عوض الله،**مبادئ المالية العامة**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،جامعة الإسكندرية وبيروت العربية،بدون سنة،ص160.

[2] طارق الحاج،**المالية العامة**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان-الاردن،2009،ص122.

[3] محمد صغير بعلي ويسرى أبو العلا،**المالية العامة**،**النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة**، دار العلوم للنشرو التوزيع،عنابة-الجزائر،2003،ص23.

[4] فلح حسن خلف،**المالية العامة**،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،عمان-2008،ص89.

[5] حداب محي الدين، **ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017، ص 177.

[6] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة، النفقات العامة-الإرادات العامة-الميزانية العامة**، منشورات الحلبي البغدادية، بيروت، 2008، ص.ص 25-26.

[7] محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، ص32.

[8] طارق الحاج، مرجع سابق، ص122.

[9] محمد صغير بعلي ويسرى أبو العلا، مرجع سابق، ص24.

[10] International monetary fund , **a manual on government finance statistics** ,1990,PP 177,182

[11] أم كلثوم بن موسى . نبوية عيسي، **ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2016، ص 179.

[12] فلح حسين خلف: مرجع سابق،ص 111.

[13] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006، الجزائر، ص38.

[14] فليح حسن خليف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص335.

[15] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة الحسين العصرية، الطبعة الاولى، 2010، بيروت لبنان، ص 85.

[16] Emeka Nkoro, Aham Kelvin Uko, **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, P84.

[17] Sophocles D. Vogiazas, **Macroeconomic credit risk modelling: an empirical investigation of the Romanian and Bulgarian banking systems with reference to the Greek crisis**, South East European Research Centre at Thessaloniki,2015,P176.

[18] Sophocles D. Vogiazas, op-cit, P176.